



د قتيبة عبد الرحمن العاني
خبير اقتصادي

الحلقة الأولى

دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي

يهدف هذا البحث إلى بيان دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي، لتحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة، واستخدامها في الصيرفة الإسلامية. كما يستخدم قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشمول المالي والمصرفي، مثل: مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي؛ حيث تستند إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى وفقاً لظروف الدول المختلفة.

كما يقدم البحث اقتراحات لصانعي السياسات في الاقتصادات العربية كدليل عام للإجراءات الأكثر تأثيراً في أغلب الدول وفي أغلب الأوقات؛ من أجل صياغة الاستراتيجية الملائمة للتمويل الإسلامي الذي يتجاوز الشمول المالي إلى الشمول الاجتماعي. ولا يقتصر دور الشمول المالي على المساهمة في حفز النمو الاقتصادي، بل كذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أظهرت البحوث والدراسات أهمية تحسين وصول التمويل والخدمات المالية لفئات المجتمع، في معالجة الإختلالات في عدالة توزيع الدخل، وكذلك في الحد من الفقر^(١).

بينما بينت الدراسات أن الدول التي حسنت من مستوى الوصول إلى الخدمات المالية والشمول المالي، وخاصة عبر تطوير شبكة خدمات للتمويل متناهي الصغر، قد تمكنت من تقليل التفاوت في توزيع الدخل بصورة أسرع من غيرها.

أدوات مالية حديثة

فما برحت الساحة المالية المعاصرة تجود بين الفينة والأخرى بعمليات جديدة، ومعاملات حديثة، وشروط مستحدثة، بل ما فتئت الصناعة المالية الراهنة تبتكر أدوات وآليات مالية، وشروطاً ناجعة تؤثر في طبائع الأنظمة والقوانين التي تحكم المصارف والمعاملات التمويلية، وفي هذه الأثناء تجد الصناعة المالية الإسلامية نفسها مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة اللواذ بالاجتهاد المنشود في مستحدثات صيغ التمويل، ومستجدات المعاملات المصرفية.

ويشكل الشمول المالي والمصرفي هدفاً استراتيجياً جديداً للمصارف الإسلامية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والشفافية المالية والحماية المالية للعملاء، إذ يحقق الشمول المالي والمصرفي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الفئات المستبعدة والعوائل الموزعة في الأطراف، وإيجاد مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، مع ضمان الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

فمن المعروف أن للتمويل الإسلامي تجارب نجح بعضها في إدخال جانب مهم من الخدمات المالية إلى البيئات الريفية والبسيطة على النحو الذي يدعوا إليه الشمول المالي حديثاً، وذلك قبل أن تتسع الدعوة للشمول المالي عالمياً، وكانت تلك الخدمات تتمثل بشكل خاص في التمويل المبسط (الأصغر) المرتبط بالتنمية الاجتماعية لتلك البيئات، فبدايات التمويل الإسلامي



يشكل الشمول المالي

والمصرفي هدفاً

استراتيجياً جديداً

للمصارف الإسلامية

والجهات الرقابية لديها



تشير إلى تجربة (بيوت الإيداع) في (ميت غمر) وجوارها في مصر في ستينيات القرن الماضي ذات الصلة المباشرة بالتنمية الريفية بالاعتماد على الأيدي العاملة الفقيرة في المجتمع، وذلك من خلال دعمها بالتمويل على شكل قروض أو مشاركات بشروط ميسرة، لذلك فقد تميزت التجربة بسماوات تعاونية وتنموية كانت جديرة بالتوسع والاستمرار. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نشيد (بنك غرامين) وبرنامج التنمية الريفية، الذي جعل من بنغلاديش بلداً رئيساً للتمويل الأصغر) الذي أفاد منه ما يزيد على ٨٠٠ ألف شخص حسب بيانات ٢٠١٣.

ولا شك أن هذه النماذج وأمثالها تعد مظهراً مهماً من مظاهر الشمول المالي المطلوب حديثاً، وتعد قدوة يمكن البناء عليه وتطويرها.

فهل تستطيع المصارف الإسلامية زيادة الشمول المالي والمصرفي لكل القطاعات المستهدفة في الاقتصادات الإسلامية؟ وما أكثر الحلول الواعدة لتحسين فرص

الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة واستخدامها؟

ويهدف الكاتب في هذا البحث إلى:

١- التعرف على أبعاد وحلول الشمول المالي والمصرفي ومتطلباته في المصارف الإسلامية.

٢- إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المصارف الإسلامية في تسريع الشمول المالي والمصرفي.

٣- إبراز آليات تطوير الشمول المالي والمصرفي من خلال التمويل الإسلامي استناداً إلى قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشمول المالي، والارتقاء بها لتكون محوراً أساساً من محاور اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

وتتركز أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- ظهور تحديات كبيرة تواجه القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، حيث يُطلب منه الإسهام في مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر المدقع والبطالة والأمية وانخفاض معدلات النمو، عن طريق معالجة الاستبعاد المالي، وتنشيط الناس مالياً وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية.

- تزايد اهتمام الجهات الرقابية بالشمول المالي والمصرفي الذي أصبح شعاراً للعديد من البنوك المركزية ووزارات المالية في الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، إذ توجد استراتيجيات وطنية وأهداف صريحة للشمول المالي والمصرفي لدى أكثر من ٦٥ اقتصاداً على مستوى العالم. <

- ندرة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية التي تتناول علاقة المصارف الإسلامية بالشمول المالي والمصرفي، إذ توجد حاجة ماسة لزيادة الوعي بشأن التحديات المتمثلة في تحسين الشمول المالي والدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية في حل هذه القضايا.

أهمية الشمول المالي

حظي موضوع توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) باهتمام واسع في الأعوام الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم^(١).

ويأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. وموضوع تعزيز الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية العالمية، وقد تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية، تُعنى بمتابعة هذه القضايا^(٢).

ويقصد بالشمول المالي: إتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، وفي ظل غياب هذه الخدمات، قد يلجأ البعض إلى قنوات غير رسمية وهي - أي هذه القنوات - غير موثوقة ولا تخضع للرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً.

”

يقصد بالشمول المالي إتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع

“

إذن الشمول المالي عبارة عن استراتيجية طويلة المدى، ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية التي يجب أن يتناولها الشمول المالي^(٣)، ولتأكيد ذلك فإن من المناسب أن نرجع إلى مفهوم الشمول المالي وبيان أهميته في المصارف الإسلامية.

المفاهيم الأساسية للشمول المالي

أولاً: تعريف الشمول المالي؛

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان «تقرير التنمية المالية العالمي» بأنه «نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية».

ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧ تحت عنوان «قياس الشمول المالي في العالم العربي» إلى تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة

العالية (مدفوعات، تحويلات، إيداع، ائتمان، تأمين... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

أما تعريف مجموعة العشرين:

التحالف العالمي للشمول المالي ينص على أنه (الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة).

ويُعرّف الشمول المالي أيضاً بأنه

(العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي).

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، فتعرّف الشمول المالي بأنه: (وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيمياً جيداً)^(٤).

من خلال التعريفات السابقة يمكن

ملاحظة المحاور الأساسية التي يركز عليها الشمول المالي وهي:

١- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وتقريب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف.

٢- تعزيز الاقتصاد الكلي، والمكاشفة والشفافية، وكسر الاحتكار، والاستفادة من التجارة الدولية، والرغبة في الانتفاع البشري المتبادل، وتبادل الخبرات، التي تعزز من النمو البشري.

٣- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.

٤- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام.

٥- جودة الخدمات والمنتجات المصرفية كونها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

٦- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

ولبيان عموم ما أورده البنك الدولي في إحصاءاته للشمول المالي^(٥).

- أن نصف سكان العالم من البالغين (نحو ٢,٥ مليار نسمة) لا يحصلون على الخدمات المالية.

- وأن ٧٥٪ من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبعُد المسافات، والمتطلبات المرهقة في أغلب الأحيان لفتح حساب مالي.

لذلك تتطلع الدعوة للشمول المالي إلى



٧٥٪ من الفقراء

لا يتعاملون مع البنوك

بسبب ارتفاع التكاليف

وبعُد المسافات



كسب تلك الفئات ودفعها إلى التعامل مع المصارف ومؤسسات التمويل والخدمات المالية والنقدية ووسائل الدفع الإلكترونية... إلخ. ويتم ذلك من خلال فتح حسابات مصرفية مبسطة، وضمان قلة التكاليف والإجراءات المتعلقة بذلك، وتشجيع التداول الإلكتروني، وتوسيع شبكة الخدمات المالية لتغطي المناطق الفقيرة والناحية، وتحويل المدفوعات للأفراد عن طريق الحسابات المصرفية من خلال فروع المصارف واسعة الانتشار ووسائل التداول الحديثة.

ثانياً - أهداف الشمول المالي:

نظراً للاهتمام العالمي المصرفي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتبة من الشمول المالي، إذ ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية^(١).

١- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف

المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

٢- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

٣- تعزيز مشروعات التنمية الاقتصادية.

٤- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.

٥- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

ثالثاً - أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى خمسة أبعاد رئيسية وهي:

- سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات.

- استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي.

- الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات.

- جانب التثقيف المالي الذي يسعى إلى التوعية والتنسيق بين العرض والطلب.

- المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، إذ تم قياس الشمول المالي قديماً بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصرف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

رابعاً - ركائز الشمول المالي للمصارف الإسلامية:

تحاول معظم المصارف الإسلامية وضع استراتيجية على المستوى المصرفي لتوسيع الشمول المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك خمس ركائز أساسية هي:

١- دراسة الفجوة بين جانبي العرض <

وتوحيد المعايير والكفاءة والقدرة التنافسية مقارنة بالنظراء التقليديين.

وبالإمكان لبعض التقنيات المالية كتقنية التأمين التكافل والتمويل الجماعي، تعزيز روح التعاون بين أفراد المجتمع في ظروف الجوائح، كما يمكن تطوير منصات للإقراض المجاني (بدون فائدة) أو للزكاة، مع توفير أعلى مستويات الشفافية والإفصاح والذي يعتبر من العناصر الأساسية الواجب توفرها في مجال العمل الخيري^(٧).

المنافع التنموية للشمول المالي

تكشف العديد من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالباً إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية، إذ أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها إلى المساعدة في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر.

وطبقاً لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما؛ الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية، والذي عادة ما يُشار إليه بخط الفقر أو حد الكفاف.

فقد توصلت دراسة في كينيا، والتي حاز البنك الإسلامي فيها على (أفضل بنك إسلامي شامل) وجائزة (أفضل بنك

”

يجب تسهيل الوصول إلى

مصادر التمويل لتحسين

الظروف المعيشية

للمواطنين عامة

“

سلسلة في وصول الدعم وحزم التحفيز للجهات المستهدفة، وبالتالي تسريع تأثير السياسات الاقتصادية الحكومية الرامية إلى حماية ذوي الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة في ظل ظروف الجوائح، خاصة أنه في الحالات والظروف الاستثنائية) كالجوائح) يصبح الوصول إلى جميع فئات المجتمع أمراً في غاية الصعوبة، كذلك قد يتعذر على غير عملاء المصارف الحصول على الخدمات والمساعدات المالية في الأزمات الاقتصادية، في الوقت الذي تتيح فيه التقنيات المالية وسائل بديلة أكثر سرعة، وأقل تكلفة من الوسائل المالية التقليدية، بل وتشمل جميع فئات المجتمع. وعلى سبيل المثال، بينت جائحة (كوفيد-١٩) أن موضوع الشمول المالي بشكل خاص في الأسواق الناشئة ذو أهمية كبيرة، كما أثبتت الحلول أنها شريان الحياة في هذه الاقتصادات.

كما وتوفر التقنيات المالية على اختلاف أنواعها (تقنية التأمين، العقود الذكية، العملات الرقمية، تطبيقات الذكاء الاصطناعي.. وغيرها) فرصة للجهات الفاعلة في المصارف الإسلامية لتطوير

والطلب على الخدمات والمنتجات المالية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية للشمول المالي والمصرفي.

٢- توفير بنية مالية تحتية متمكنة، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير نظم الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي والمصرفي.

٣- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة.

٤- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتعامل مع شكاواهم، وتوفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم.

٥- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي لدى مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً - البنى التحتية المساندة للشمول المالي والمصرفي:

تعد البنى التحتية المعرفية والتكنولوجية والتعليم التقني المرتكز الذي تركز عليه الثورة الصناعية، ويشمل هذا طيفاً واسعاً من الصناعات منها: صناعات البرمجيات، والإلكترونيات، والاتصالات، ونظم المعلومات وخدمات المعلومات، و(تقنية البلوك تشين) ومخرجاتها، والعملات المشفرة.

إذ ساهمت التقنيات المالية في الوصول إلى الفئات الأكثر حرماناً وغير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، وهذا يعني

للخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد) ضمن استطلاع مجلة (إسلاميك فاينانس نيوز) لأفضل البنوك في عام ٢٠١٨، فضلاً عن حصوله على خمس جوائز أخرى لأفضل صفقات العام، إلا أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات قد حققت منافع كبيرة من خلال:^(٨)

١- تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو ١٥٠٠٠٠ امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشروعات أو أنشطة تجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي ٢٢٪.

٢- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضاً أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا - مثلاً - توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، بينما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين ٧٪ - ١٠٪ وإضافة إلى ذلك تمكن



الشمول المالي يسهم في خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي



الخدمات المالية الرقمية من خفض تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير ٢٠ ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم.

٣- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضرورات، فبعد تزويد البائعين في كينيا بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وازدادت استثماراتهم في مشروعاتهم بحوالي ٦٠٪، كما ارتفع إنفاق الأسر التي توكلها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة ١٥٪، وعلى التعليم بنسبة ٢٠٪، وذلك

بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة ١٢٪ فارتفعت قيمة محاصيلهم بحوالي ١٥٪.

٤- أما فيما يتعلق بالأجهزة الحكومية، فقد أدى التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية بالحد من نسب الفساد وتقليلها وتحسين في مستوى التكلفة، ففي الهند - مثلاً - انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي ٤٧٪ عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الإلكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠٪^(٩).

إذن فإن المراحل التي مرت بها التقنيات الإلكترونية إلى أن وصلت إلى الوضع الحالي يدفعنا إلى تقرير القول بأن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية لعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي، إذ إن ذلك النوع هو الذي يعد في حقيقة الأمر شرطاً مستحدثاً، ووسيلة جديدة، وأسلوباً حديثاً لإتمام عمليات التمويل وإنجازها، وتنفيذها بصورة تلقائية ومباشرة. ❁

* المراجع

- (١) Cull, Robert, Asli Demirjuc-Kunt, Timothy Lyman. 2012. "Financial Inclusion and Stability: Inclusion and Stability".
- (٢) يقصد بالمؤسسات المالية الرسمية، المصارف ومكاتب البريد وشركات التمويل الصغير وجمعيات واتحادات الائتمان، وغيرها من الشركات المالية والمصرفية المرخصة من قبل السلطات الإشرافية.
- (٣) أطلقت مجموعة العشرين برنامج الشراكة العالمية للشمول المالي (GPIFI) والذي يتكون من ثلاث مجموعات عمل. كذلك هناك مؤسسات مثل (CGAP) المرتبطة بالبنك الدولي وAFI والتتان توفران خدمات المعرفة والخبرة بشأن قضايا الشمول المالي.
- (٤) جامع ياسر، بحث (المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية)، مجلة اللقاء للبحوث والدراسات، الأردن، العدد الثاني، ٢٠١٤.
- (٥) أبو دية ماجد، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٦، ص ١٦.
- (٦) اتحاد المصارف العربية، ع ٤١٩، ص ١٧.
- (٧) مصدر سابق، ص ١٩.
- (٨) د. عبدالكريم قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠٢٠، ص ٩٤.
- (٩) دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، مرجع سابق، بتصرف.